الفصل الثاني
مفهوم وتعويضات
خطر المرض

المبحث الأول: مفهوم المرض
المبحث الثاني: تعويضات الخسارة

المبحث الأول المفهوم التأميني للمرض

يعتبر المرض من أهم الأخطار التي يتعرض لها البشر في كافة المجتمعات ومهما كانت التدابير المقررة للحيلة دون تحققه أو انتشاره أو تلك المتعلقة بمواجهة آثاره.

ومن هنا تتعدد أجهزة الدولة التي تهتم بالصحة العامة كما تتعدد الوسائل التي تتبع في هذا الشأن خاصة في مجال الأوبئة والعلاج والرعاية الطبية.

وتهتم نظم التأمينات الإجتماعية بالتعامل مع خطر المرض ليس فقط لتوفير وسائل وامكانيات العلاج بصورها المختلفة بل أيضا لتعويض أجر العامل المؤمن عليه أثناء عجزه مؤقتا عن العمل بسبب المرض.

وفقا للفقرة (ز) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي المصري الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقصد بالمريض كل من أصيب بمرض أو حادث غير اصابة العمل. هذا ويعتبر الحمل والوضع من بين الحالات المرضية التي يتعامل معها التأمين الصحي.

ومما تجدر الإشارة اليه أنه في حين لا يشترط لانتفاع العامل المصاب بمزايا (تعويضات) تأمين إصابات العمل أية مدة اشتراك في هذا التأمين باعتبار أن الاصابة تتم عادة بشكل فجائي، فيشترط للانتفاع بتعويضات تأمين المرض أن تكون هناك مدة اشتراك قصيرة لتلافي الحالات المرضية السابقة على بدء الاشتراك وذلك ما لم يخضع المؤمن عليه لكشف طبي عند بدء التحاقه بالعمل واشتراكه في التأمين.

وهكذا نفهم كيف ينص النظام المصري للتأمين الصحي للعاملين على أنه يجب لانتفاع المريض بتعويضات التأمين أن يكون مشتركا فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الاخيران متصلين، بإستثناء العاملين بوحدات الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاع العام فلا تشترط بالنسبة

لهم أية مدة اشتراك بافتراض خضوعهم لكشف طبي عند التحاقهم بالعمل باحدى تلك الجهات، والامر كذلك بالنسبة لاصحاب المعاشات فلا تشترط بالنسبة لهم أية مدة اشتراك باعتبار أنهم بتقديمون بطلبات الانتفاع بالتأمين الصحى قبل انتهاء خدمتهم بثلاثة اشهر على الاقل.

هذا وتعتبر مدة الثلاثة أشهر المشار اليها كافية لتلافى حالات إساءة استغلال التأمين مع مراعاة أن تلك الفترة تمتد الى عشرة اشهر بالنسبة للمؤمن عليها فى حالة الحمل والوضع حتى تنتفع بالحقوق المالية للتأمين (أما العلاج والرعاية الطبية فتنتفع بها المؤمن عليها فى حالة الحمل والوضع طالما كانت مدة اشتراكها فى التأمين ثلاثة اشهر فقط) وقد كان الاجدر بالقانون المصرى أن يقرر عدم انتفاع المؤمن عليها بكافة تعويضات التأمين الصحى وليس بالحقوق المالية فقط الا اذا كانت لديها مدة اشتراك تزيد عن مدة الحمل الطبيعية (عشرة أشهر).

هذا واتفاقا مع حاجة التأمين الصحى إلى إمكانيات علاج ضخمة سواء من حيث الاطباء وهيئة التمريض أو من حيث المستشفيات والأسرة والمعدات والاجهزة الطبية والمعملية، فانه يسرى تدريجيا بقرارات من وزير الصحة، وفى حالة سريانه فانه يوقف خلال المدد الآتية:

- ١- مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لتأمين المرض.
- ٢- مدة التجنيد الالزامى والاسبتقاء والاستدعاء للقوات المسلحة.
- ٣- مدد الاجازات الخاصة والاعارات والاجازات الدراسية والبعثات العلمية التى يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد.

هذا وتتمثل الحماية التأمينية للمريض فى العلاج والرعاية الطبية وفى تعويض الاجر خلال فترة العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض، اما الحالات التى يتخلف فيها عن المرض عجزا او وفاة فيهتم بها تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

المبحث الثانى تعويضات تأمين المرض

أولاً: التعويض العيى: العلاج والرعاية الطبية

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى:

- ١- الخدمات الطبية التى يؤديها الممارس العام.
- ٢- الخدمات الطبية على مستوى الإخصائيين بما فى ذلك أخصائى الأسنان.
- ٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الإقتضاء.
- ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص.
- ٥- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم.
- ٦- الفحص بالأشعة والبحوث المعملية (المخبرية) اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية وما فى حكمها.
- ٧- صرف الأدوية اللازمة فجميع الحالات المشار إليها فيما تقدم.
- ٨- توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التأمينات.

هذا وقد إمتدت أحكام العلاج والرعاية الطبية إلى الأرامل وذوى المعاشات على النحو التالى:

أولاً: قواعد إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية:

تقرر إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١.

وفى ٨١/١/٢٦ صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بقواعد إنتفاع الأرملة بالعلاج والرعاية الطبية على النحو التالى:

(أ) يجوز لأرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش المستحق معاشاً وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طلب

الإنتفاع بنظام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها بهذا القانون إذا ما توافرت بشأنها الشروط الآتية:

١- أن تكون مستحقة لمعاش وفقا لأحكام القانون المشار اليه سواء ربط لها المعاش عن زوجها أو عن والدها أو أخيها أو ابنها لكون المعاش المستحق عن أيهما أكبر من معاش الزوج أو جمعت بين المعاش المستحق لها عن الزوج وعن غيره.

٢- ألا تكون من المؤمن عليهن أو صاحبة معاش عن نفسها وفقا لأحكام القانون المشار اليه.

ويقف إنتفاع الأرملة بأحكام هذا النظام فى الحالتين الآتيتين:

١- إذا إلتحقت بعمل يخضعها لأحكام قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه.

٢- إذا تزوجت وذلك طوال مدة الزواج.

ولا يجوز للأرملة العدول عن طلب الإنتفاع المشار اليه لأى سبب من الأسباب.

(ب) تؤدى الأرملة مقابل إنتفاعها بنظام العلاج والرعاية الطبية المشار اليه إشتراك شهرى بواقع ٢% من المعاش المستحق لها. وفى حالة إستحقاقها لمعاشين أو أكثر فتلتزم بالنسبة المشار اليها عن كل معاش سواء كان المعاش الآخر مستحقا وفقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه أم وفقا لغيره من قوانين التأمين الإجتماعى أو التأمين والمعاشات.

(ج) تلتزم الأرملة بتسليم بطاقة العلاج إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى فى حالة زواجها أو التحاقها بعمل يدخل فى مجال تطبيق قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه.

ثانيا: جواز إنتفاع صاحب المعاش بأحكام العلاج والرعاية الطبية بتقديم طلب إستحقاق المعاش

أجاز القانون إنتفاع أصحاب المعاشات بأحكام العلاج والرعاية الطبية بشرط إبداء رغبتهم فى ذلك عند تقدمهم بطلب صرف المعاش وذلك وفقا لقوانين حددت كل منها فترة لتقديم الطلبات.

وقد أصدر وزير التأمينات قرارا بإجراءات طلب الإنتفاع على النحو التالى (القرار ٧٢ لسنة ١٩٨٥):

١- يتقدم صاحب المعاش بطلب الإنتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية فى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش.
ويقدم الطلب على النموذج رقم ت ص (١٠١ ب) المرفق من أصل وصورة ويرفق به عدد ٢ صورة فوتوغرافية لأصاحب المعاش مقاس (٤×٣).

٢- يقدم الطلب إلى جهة العمل مع طلب صرف المعاش إن كان صاحب المعاش من العاملين المدنيين بإحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو بإحدى وحدات القطاع العام، ويقدم إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية المختص بالنسبة للمؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص.

٣- تقوم الجهة التى قدم إليها الطلب المشار اليه بحفظ صورته بملف المعاش كما تتولى تسليم أصول الطلبات ومرفقاتها أسبوعيا بمعرفة مندوب عنها إلى فرع للهيئة العامة للتأمين الصحى المختص إذا كان يقع فى المدينة الموجودة فيها الجهة التى قدم إليها الطلب وترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول إلى ذلك الفرع إذا كان يقع فى مدينة أخرى.

٤- يقوم فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص فور إستلام أصول الطلبات ومرفقاتها بإعداد بطاقة العلاج لأصاحب المعاش ويسلم بطاقة العلاج ومعها أصل وصورة من النموذج رقم ت ص (١٠١ ج) المرافق إلى مندوب الجهة المشار إليها فى المادة (٣) أو ترسل إليها بالبريد المسجل بعلم الوصول حسب الحال.

٥- تقوم الجهة المرسل إليها بطاقة العلاج بتسليمها إلى صاحب المعاش، مع توقيعه بالإستلام على أصل النموذج ت ص (١٠١ ج) ويرفق أصل وصورة هذا النموذج بملف المعاش مع مراعاة التأشير على نموذج تقدير المعاش بإستحقاق إشتراك العلاج والرعاية الطبية بنسبة (١%) من إجمالى المعاش والإضافات والزيادات.

٦- يقوم مكتب التأمينات الإجتماعية المختص أو منطقة التأمين والمعاشات المختصة بحسب الحال بعد الإنتهاء من مراجعة ملف المعاش بإستيفاء باقى بيانات النموذج ت ص (١٠١ ج) الأصل والصورة - ويحتفظ بالصورة بالملف ويرسل الأصل بعد إعتماده إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص ويرفق شيك بقيمة الإشتراك المستحق عن الفترة إعتبارا من تاريخ بدء إستحقاق المعاش حتى بداية الصرف الدورى للمعاش من الهيئة المختصة.

هذا وتتاح على فترات الفرصة لأصحاب المعاشات للتقدم بطلباتهم بعدة قوانين تصدر على فترات.

ثالثا: لايحول إنتهاء خدمة المصاب لأي سبب دون إستمرار علاجه من إصابته، وإذا إنتهت أو أنهت مدة إعارة أو إنتداب المؤمن عليه المعار أو المنتدب خارج البلاد وكان لا يزال فى حاجة إلى علاج، فعلى صاحب العمل أن يحيله إلى جهة العلاج المحددة له لإستكمال علاجه.

ثانيا: تعويض العجز المؤقت

إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عملة تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تودى له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥% من أجره اليومي المسدد عنه الإشتراكات لمدة تسعين يوما وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥% من الأجر المذكور. ويشترط ألا يقل التعويض فى جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر (١). (مادة ٧٨)

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تجاوز مدة ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة.

وإستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا.

(١) لا يسرى الحد الأدنى للتعويض على تعويض الأجر المتغير (م ٩/١٢ من القانون ٤٧ لسنة ٨٤).

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير القوى العاملة (٢٠١).

(١) الأمراض المزمنة والمستعصية التي تعتبر في حكم العجز الكامل: راجع في هذا قرار وزير التأمينات رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٠.

(٢) الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض إجازة إستثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا:

صدر في هذا قرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ٩٥ الصادر في ٩٥/٦/٢٤ (حل محل ٦٩٥ لسنة ٨٤ المعمول به إعتبارا من ٨٤/١١/١٧ والذي كان قد حل محل القرار ٦٣ لسنة ٧٦) وقد نص على الآتي:

١- يشترط الحالة المرضية التي يمنح العامل بسببها اجرا كاملا طبقا للمادة السابقة ما يأتي:

أ - أن يكون المرض من بين الأمراض المزمنة الواردة بالجدول المرفق.

ب - أن يكون مانعا من تأديته العمل.

ج - أن تكون الحالة قابلة للتحسن أو الشفاء.

٢- يستمر منح تعويض الأجر الكامل إلإن الشفاء أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو تبين عجزه عجزا كاملا، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بأجر كامل حتبلوغ السن المقررة قانونا بترك الخدمة إذا كان من العاملين المدنيين بالدولة.

٣- تتولى اللجان التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي والمجالس الطبية التابعة لوزارة الصحة وأية لجان طبية عامة تتبع جهات رسمية كل في حدود إختصاصه الكشف على العاملين الخاضعين لأحكام القانونين المشار إليهما لتقرير ما إذا كان المرض مزمنًا من عدمه.

٤- يتم تحديد الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض إجازة إستثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا وذلك بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة لها وفقا للجدول التالي:

١- الأورام الخبيثة ومضاعفاتها بأى جزء من أجزاء الجسم إذا ثبت تشخيصها بصفة قاطعة.

٢- الأمراض العقلية بعد ثبوتها.

٣- الجزام النشط أو مضاعفاته.

٤- أمراض الدم الخبيثة أو المزمنة:

مثل مرض تزايد كرات الدم الحمراء - اللوكيميا بجميع أنواعها - الأنيميا الخبيثة إذا كانت مصحوبة بمضاعفات - الأنيميا المزمنة إذا قلت نسبة الهيموجلوبين على ٥٠% (خمس في المائة) - الهيموفيليا - نقص صفائح الدم عن أربعين الفا في المليتر المكعب.

٥- أمراض الجهاز الدوري:

- الارتفاع الشديد في ضغط الدم السيسطولي ابتداء من ٢٠٠ ملليمتر زئبق أو ضغط الدم الدياستولي ابتداء من ١٢٠ ملليمتر زئبق أو ضغط الدم مصحوبا بمضاعفات شديدة مثل تضخم وإجهاد عضلة القلب.

- ليورزم جدار الأورطى.

- هبوط القلب إلى أن يصبح متكافئا.

- المضاعفات الناشئة عن قصور الدورة التاجية التي توضحها رسامات القلب أو الأبحاث الأخرى أو تلك الناشئة عن جلطة القلب وهي: التذبذب الأذيني أو البطيني - ليورزم البطين - انسداد الضفيرة اليسرى أو الرئيسية المصحوب بهبوط في القلب.

- أمراض القلب الخلقية والمزمنة المصحوبة بمضاعفات شديدة مثل عدم تكافؤ القلب أو التذبذب الأذيني أو البطيني إلى أن يصبح القلب تكافئا.

- المضاعفات الناشئة عن أمراض القلب الخلقية والمزمنة.

- التهاب وإسداد الأوعية الدموية لأسباب مختلفة ومضاعفاتها مثل(مرض رينولدز ومرض برجوز)

- التهاب وإرتشاح بالغشاء التاموري للقلب أو التهاب الغشاء المبطن للقلب أو التهاب عضلة القلب إلى أن تستقر الحالة.

ويجوز للجهة الملزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن

= ٦- أمراض الجهاز التنفسي:

- الدرن الرئوي النشط.
 - الساركويدوزس.
 - السليكوزس - الإيستوزس - الجاسوزس.
 - الإسكاب البلوري بجميع أنواعه.
 - الخراج الرئوي.
 - تمدد الشعب الهوائية المتقدم المصحوب بالتهاب صديدي أو تكهفات صدرية
 - الإمفزيما واسعة الانتشار التنتشل الرئتين المصحوبة بهبوط في وظائف التنفس والتي تؤدي إلى هبوط في القلب.
- ### ٧- أمراض الجهاز الهضمي:
- المضاعفات الناشئة عن تمدد الأوردة بالمريء.
 - الإستسقاء بالبطن بأنواعه.
 - اليرقان بأنواعه إذا كانت نسبة البيليروبين بالسيروم ٢مليجيم فالمانة فأكثر.
 - الإلتهاب البريتوني لأسباب مختلفة.
 - الإلتهاب المزمن بالبكرياس.
 - الإلتهاب الكبدى المزمن النشط مع دلائل الفيروس "ب" أو "س" المصحوب بتدهور في وظائف الكبد(ثلاثة أمثال الحد الأقصى للمستوى الطبيعي).
 - الإلتهاب الكبدى الوبانى فيروس (س) إذا كانت وظائف الكبد ثلاثة أمثال الحد الأقصى للمستوى الطبيعي.

٨- أمراض الجهاز العصبى:

- الشلل العضوى بالأطراف.
 - الشلل الرعاش - التليف المنشر.. الكوريا.
 - تكهف النخاع الشوكى.
 - أورام المخ.
 - مرض ضمور العضلات المتردد أو ضمور العضلات الذاتى أو الكلل العضلى الخطير.
 - ضمور خلايا المخ المصحوب بتغيرات عصبية شديدة.
 - الخزل الشديد الرباعى أو النصفى المصحوب بضمور فى العضلات والذى يمنع من التأديه الوظيفية للعضو.
- ### ٩- أمراض الجهاز البولى والتناسلى:
- هبوط كفاءة الكلتيين المزمن أقل من ٥٠% (خمس فى المائة) عن الطبيعى أو كرياتين السيروم أكثر من ٣ ملليجرام.
 - النزيف الرحمى الشديد المزمن المصحوب بانيميا ثانوية مستمرة لا تتحسن بالعلاج إذا قلت نسبة الهيموجلوبين عن ٥٠%.
 - النزيف البولى الشديد المصحوب بانيميا ثانوية مستمرة لا تتحسن بالعلاج إذا قلت نسبة الهيموجلوبين عن ٥٠%.

١٠- أمراض الغدد الصماء والتمثيل الغذانى والجهاز اللمفاوى:

- التسمم الدرقي.
- هبوط نشاط الغدة الدرقية الشديد.
- مرض آديسون.
- مرض هودجكين.
- مضاعفات البول السكرى مثل ظهور الأسيوتون فساليول أو التغيرات السكرية بالشبكية أو قرح سكرية أو غرغرينا.
- مرض فقد المناعة (الايدز) المصحوب بأعراض نشطة عند ثبوت تشخيصه من معامل وزارة الصحة.

١١- أمراض الجهاز الحركى:

- تيبس مفاصل العمود الفقرى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة.
 - الإنزلاق الغضروفى المصحوب بشلل.
 - مرض الروماتيد النشط.
 - تكروز العظام ودرن العظام.
- ### ١٢- الأمراض الجلدية المزمنة النشطة مثل:
- الصدفية المنتشرة.
 - مرض ذى الفقاعة المزمن النشط.... الأكرزما المنتشرة.
 - مرض الحزاز تافرموزى المزمن النشط الواسع الإنتشار.
 - مرض التقشير الجلدى الإلتهابى المنتشر.

=

المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج.

وعلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع تنفيذ هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار وزير الصحة المشار إليه في المادة ٧٣ (١).

تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥% من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٧٨) تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر وذلك عن مدة إجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة

= ١٣ - أمراض النسيج الضام مثل:

- مرض الفقاع الأحمر المنتشر.
- الإسكرويديميا المنتشرة النشطة.
- الإلتهاب الجلدي العضلي (درمايوسايتس) المنتشر النشط.
- مرض بهجت "إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا".

١٤ - أمراض العيون:

- الإلتهابات أو القرحة المزمنة بالقرنية.
- الإلتهاب القرصي أو الهدبي أو المشيمي المزمن.
- الكتاركتا إذا قلت قوة الإبصار عن ٦٠/٦ بالعينين معا.
- الإلتهاب الشبكي.
- الأغلوкома.
- الإلتهابات الشبكية والارتشاحات والانزفة الداخلية إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا.
- الإلتهابات والإسداد بالوعية الدموية بالعين.
- التهاب أو تورم العصب البصري.
- الضمور الشبكي التلوني المصحوب بشحوب بالعصب البصري إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا.
- جراحة الجسم الزجاجي.

١٥ - ويعتبر في حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية:

- الإصابات الشديدة وهي التي تستلزم وقت طويل في العلاج مثل كسر عظام الحوض أو الفخذ أو الكسور المضاعفة أو تكون هذه الإصابات مصحوبة بمضاعفات تستلزم وقت طويل للعلاج أو تستدعي علاجها أكثر من ٣ شهور.
- العمليات الجراحية الكبرى أو العمليات التي تتطلب علاجاً طويلاً أو التي نتج عنها مضاعفات تمنع مسن تادية العمل مثل تحشر الأوعية الدموية أو التقيح أو الإلتهاب اليريتوني.
- الحميات الشديدة المصحوبة بارتفاع مستمر للحرارة أو بمضاعفات تستدعي علاجها أكثر من ٣ شهور مثل التيفود وحمى البحر الأبيض المتوسط والحمى المخية.
- المخالطون لمرضى بأحد الأمراض المعدية مما ترى السلطة الصحية المختصة منعهم من مواصلة أعمالهم حرصاً على الصحة العامة ولمدة التي تراها.

(١) فقرة مضافة إعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ (م) وفي بيان سبب الإضافة جاء بالمذكورة الإيضاحية: يقرر نص المادة ٧٨ للمؤمن عليه الحق في تعويض أجر عن المدد التي يتخلف فيها عن العمل مرضه وقد إشتراط لهذا الحق أن يكون المؤمن عليه منتفعا بتأمين المرض، ولما كان الإنتفاع بهذا التأمين يرتبط بصدور قرار من وزير الصحة فقد أدى هذا الشرط إلى عدم إفادة المؤمن عليهم العاملين بجهات لم يصدر بشأنها قرار وزير الصحة بهذا الحق وبالتالي تخفيض أجر إشتراكهم في النظام وخاصة الأجر المتغير الذي يرتبط إستحقاقه بممارسة العمل. وعلاجاً للأمر أضاف المشرع لنص هذه المادة حكماً من مقتضاه عدم الإرتباط للإنتفاع بالحق المقرر بها بصدور قرار وزير الصحة.

العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة إشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر. (مادة ٧٩)

وبناء على فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلستها المنعقدة في ١١/٢/١٩٨٨ والتي إنتهت إلى إستحقاق العامل المريض بمرض مزمن تعويض أجر يعادل أجره كاملاً (الأساسي والمتغير) وفقاً للمادة ٧٨ من قانون التأمين الإجتماعي وذلك أثناء إجازته الإستثنائية إلى أن يثبت عجزه التام.

يراعى مايلي:(١)

١- يستحق المؤمن عليه المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة المحددة بقرار من وزير الصحة تعويضاً يعادل كامل أجر إشتراكه الأساسي والمتغير وذلك إعتباراً من:
(أ) تاريخ صدور قرار وزير الصحة بإنتفاع الجهة التي يعمل بها المؤمن عليه بتأمين المرض إذا كانت من القطاع الخاص.
(ب) تاريخ صدور قرار الصحة بإنتفاع الجهة التي يعمل بها المؤمن عليه بتأمين المرض أو من أول يوليو ١٩٨٧ أيهما أسبق إذا كانت الجهة من وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام.

٢- يتحدد أجر الإشتراك المتغير الذي يحسب على أساسه تعويض الأجر بما كان يستحقه المؤمن عليه من هذا الأجر بإفتراض مباشرته لعمله وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء المؤمن عليه فيتحدد حساب هذه العناصر بمتوسط ما إستحق عنه إشتراكات خلال سنة الإشتراك عن هذا الأجر السابق على الإجازة المرضية أو مدة إشتراكه عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك.

٣- يتحدد تعويض الأجر عن جزء الشهر بقسمة تعويض الأجر الشهري المحسوب وفقاً لما تقدم على ثلاثين يوماً مضروباً في عدد الأيام المستحق عنها التعويض.

(١) منشور وزارى عام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨.

٤- يصرف تعويض أجر للمؤمن عليه طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا أو بلوغه سن التقاعد أيهما أسبق.

٥- يصرف تعويض الأجر في المواعيد المحددة لصرف الأجر للمؤمن عليه المريض شخصا وإذا تعذر على المؤمن عليه الانتقال لصرف تعويض الأجر جاز له أن يوكل شخصا غيره ففى صرفه بموجب توكيل مصدق عليه إداريا، كما يجوز أن ينتقل اليه مندوب الصرف لتسليمه هذا التعويض.

٦- تلتزم الجهة التى يعمل بها المؤمن عليه بصرف تعويض الأجر إذا كان من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو القطاع الخاص المرخص له بصرف تعويض الأجر.

٧- يجوز للجهة الملتزم بصرف تعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التى يتخلف فيها المؤمن عليه عن إتباع تعليمات العلاج.

٨- يستمر صاحب العمل خلال فترة إستحقاق المؤمن عليه تعويض الأجر فى أداء إشتراكات التأمين الإجتماعى حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه - والأقساط المستحقة على المؤمن عليه فى المواعيد المحددة.

٩- يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الإضافية المنصوص عليها فى المادتين ١٢٩، ١٣٠ إذا تأخر فى أداء الإشتراكات والأقساط فى المواعيد المحددة.

١٠- يعفى تعويض الأجر من جميع الضرائب والرسوم.

١١- يعتبر تعويض الأجر من الأجر التى تدخل فى تحديد متوسط حساب الحقوق التأمينية وذلك إذا وقعت المدة المستحق عنها التعويض خلال فترة حساب المتوسط.

ثالثاً: نفقات الانتقال من وإلى جهات العلاج

وفقاً للمادة ٨٠ من قانون التأمين الإجتماعى للعاملين والصادر فى مجال تنفيذها قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ نبين فيما يلى قواعد تحديد مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه المريض (أو المصاب):

- (أ) تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف إنتقال المصاب من محل الإقامة إلى مكان العلاج والعكس وفقاً للقواعد الآتية:
- ١- يستحق المريض (أو المصاب) مصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذى يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو فى الإخطار بإنهاء العلاج أن حالته لا تسمح بإستعمال وسائل الانتقال العامة.
 - ٢- يستحق المريض (أو المصاب) مصاريف الانتقال بالوسائل العامة بفئة الدرجة الثانية من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا لم يقرر الطبيب المعالج إن حالته تتطلب إستعمال وسيلة إنتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذى يقيم فيه المصاب أما إذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف إنتقال.

(ب) يتبع فى شأن إجراءات صرف مصاريف الانتقال ذات الأحكام الخاصة بصرف تعويض الأجر.

- (ج) إذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذى يقيم به المريض (أو المصاب) وكانت حالته تستدعى التردد عليه دون العلاج الداخلى فإنه يحق له وفقاً لما تقررره جهة العلاج أن يصرف نفقات إقامة وفقاً لفئات بدل السفر للعاملين بالحكومة وعلى أساس أجر إشتراكه بدلا من مصاريف الانتقال طبقاً لأحكام البند (أ) وذلك وفقاً لما يلى:
- ١- تصرف اليه مصاريف الانتقال بالدرجة الثانية للذهاب إلى مكان العلاج والعودة منه بعد إنتهاء العلاج.
 - ٢- يصرف اليه نفقات الإقامة المشار إليها عن الليالى التى قضاهها فى البلد الذى يقع فيه مكان العلاج.

(د) فى حالة علاج المريض (أو المصاب) خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج فى حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية وفقاً لفتات أجر الإشتراك بالنسبة المريض (أو المصاب).

(هـ) فى حالة وفاة المريض (أو المصاب) تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات نقل جثته من مكان العلاج إلى محل إقامته.

كما تلتزم بصرف مبلغ خمسين جنيهاً بنفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازم لعملية النقل بجميع لوازمه إذا حدثت الوفاة فى مكان العلاج الذى يقع خارج البلد الذى فيه محل إقامته، وتلتزم بالنفقات الفعلية بحد أقصى ٣٠٠ جنيهاً فى حالة الوفاة خارج الجمهورية. وتؤدى هذه النفقات لمن يصرف اليهم مصاريف الجنازة.

(و) تسرى القواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لإنتقال المريض (أو المصاب) إلى مكان إجراء الفحوص الطبية أو العملية لإعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك إنتقاله للتأهيل على إستعمال الجهاز.

كما تسرى تلك القواعد بالنسبة لإنتقال المصاب إلى جهة العلاج لتقدير درجة العجز المستديم المتخلف عن الإصابه وكذلك إنتقاله لإعادة الفحص الطبى وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون التأمين الإجتماعى.

(ز) إذا إنتهت خدمة المصاب لأى سبب قبل إنتهاء علاجه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بالإستمرار فى صرف نفقات الإنتقال المستحقة للمصاب وفقاً لأحكام هذا القرار.